الحياة الاقتصادية
6
الاثنين 2026/3/30 - العدد 10888
Monday 30 March 2026 - No. 10888

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ 596 دولارا خلال الربع الرابع

«الإحصاء»: الاقتصاد الفلسطيني يسجل ركوداً نسبته 20 ٪ خلال العام الماضي

رام الله-الحياة الاقتصادية- أعلن الجهاز المركزي للإحصاء استمرار تسجيل الاقتصاد الفلسطيني ركوداً نسبته ٪20 بالأسعار الثابتة خلال العام 2025 مقارنةً مع العام 2023، بالرغم من الارتفاع الذي سجله خلال العام 2025 بنسبة ٪4 مقارنةً مع العام 2024، كما وارتفع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٪3 خلال الربع الرابع للعام 2025 مقارنة مع الربع المناظر من العام 2024.

وتشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الربع الرابع من عام 2025 بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2024، حيث سجل نشاط الخدمات ارتفاعاً نسبته ٪11، ونشاط المعلومات والاتصالات بنسبة ٪12، ونشاط الصناعة بنسبة ٪6. في حين سجل نشاط النقل والتخزين انخفاضاً نسبته ٪11، ونشاط الإنشاءات بنسبة بلغت ٪10، ونشاط المالية والتأمين بنسبة ٪5، كما سجل نشاط الزراعة والحراجة وصيد الأسماك انخفاضاً نسبته ٪4. حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع من العام 2025 في الضفة الغربية 3,039 مليون دولار أمريكي، وفي قطاع غزة 176 مليون دولار أمريكي.

وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة 596 دولار أمريكي خلال الربع الرابع من العام 2025، حيث سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي

«الزراعة» توقع 12 اتفاقية لدعم مزارعين متضررين من الاحتلال

رام الله - الحياة الاقتصادية- وقّعت وزارة الزراعة، أمس الأحد، 12 اتفاقية دعم مشاريع زراعية لصالح مزارعين متضررين من اعتداءات الاحتلال، بحضور وزير الزراعة رزق سليمية، ضمن برنامج المساعدة الزراعية الممول من الاتحاد الأوروبي، بقيمة إجمالية بلغت نحو 605 آلاف شيقل.

وتوزعت الاتفاقيات، التي جرى توقيعها في مقر الوزارة بمدينة رام الله، على أربعة مزارعين من منطقة القدس بقيمة إجمالية 152 ألف شيقل، وخمسة مزارعين من محافظة سلفيت بقيمة 292 ألف شيقل، وثلاثة مزارعين من محافظة رام الله والبيرة بقيمة 160 ألف شيقل.

وقال الوزير سليمية إن هذه الاتفاقيات تأتي في إطار جهود الوزارة لإعادة عجلة الإنتاج للمزارعين المتضررين، مؤكدا أن جزءا من هذه الأضرار يعود لسنوات سابقة، إلا أن صرف المساعدات تم خلال هذه الفترة بعد استكمال عمليات التوثيق من قبل الوزارة، والتحقق من قبل الاتحاد الأوروبي وفق الأصول.

وأضاف أن الوزارة ماضية في استكمال تنفيذ باقي المشاريع المدرجة ضمن برنامج المساعدة الزراعية حتى نهاية العام الجاري، مشددا على أهمية تعاون المزارعين المتضررين مع طواقم الوزارة، واستكمال كافة إجراءات التوثيق والمتابعة المستمرة بما يتوافق مع شروط الاتحاد الأوروبي.

وأكد سليمية أن الوزارة تعمل لخدمة المزارعين وتعزيز صمودهم، على قاعدة الاستمرارية والبقاء، بما يضمن استدامة القطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي.

وبيّن أن أعلى قيمة تمويلية ضمن هذه الاتفاقيات بلغت نحو 76 ألف شيقل، فيما بلغت أقل قيمة نحو 18 ألف شيقل، حيث استفاد ثمانية مزارعين بتمويل يزيد عن 60 ألف شيقل، فيما تراوحت قيمة تمويل أربعة مستفيدين بين 18– 40 ألف شيقل، ما يعكس تنوعا في فئات الاستهداف بين صغار وكبار المزارعين.

وتهدف هذه المشاريع، وفق بيان صادر عن الوزارة، إلى تمكين المزارعين من استعادة قدراتهم الإنتاجية وتحويلهم إلى منتجين فاعلين، بما يسهم في تحسين دخلهم وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي.

وأوضح البيان أن الخطط التطويرية للمشاريع تنوعت لتشمل شراء خلايا نحل ومستلزماتها، وتطوير البنية التحتية الزراعية من خلال بناء أسوار ومخازن، وزراعة الأشجار المثمرة، إضافة إلى مشاريع الإنتاج الحيواني كتربية الأغنام والدواجن وتسمين الخراف، إلى جانب تزويد المزارعين بالمعدات الزراعية اللازمة مثل الجرارات الصغيرة، وخزانات المياه، وآلات الحلب.

وبين أن هذا البرنامج يستهدف المزارعين المتضررين والموثق ضررهم في سجلات وزارة الزراعة، حيث جرى اختيار المستفيدين وفق معايير الاتحاد الأوروبي، بعد استيفائهم كافة الشروط والأوراق الثبوتية والتوثيقية، واستكمال ملفاتهم أصولا.

وأشار البيان إلى أن هذه الاتفاقيات تأتي استكمالا لتنفيذ برنامج المساعدة الزراعية الممول من الاتحاد الأوروبي، الذي يهدف إلى إعادة إحياء القدرات الإنتاجية للمزارعين/ المنتجين الذين تضرروا بشكل مباشر، بما يسهم في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

البنك الوطني يطلق خدمة "Tap to Pay" لأجهزة Android

رام الله– الحياة الاقتصادية- أعلن البنك الوطني عن إطلاق خدمة الدفع اللاتلامسي عبر الهواتف الذكية العاملة بنظام An-droid من خلال تقنية «Tap to Pay»، في خطوة جديدة تعكس التزامه المتواصل بتطوير منظومته الرقمية وتعزيز حلول الدفع الذكية في السوق الفلسطينية.

وتتيح الخدمة لعملاء البنك إمكانية ربط بطاقاتهم المصرفية الصادرة عن البنك سواء الائتمانية أو بطاقات الدفع المباشر من خلال تطبيق البنك على أجهزة An-droid، ومن ثم إجراء عمليات الدفع مباشرة عبر تمرير الهاتف بالقرب من أجهزة نقاط البيع دون الحاجة لاستخدام البطاقة البلاستيكية.

وتعليقا على إطلاق الخدمة صرح الرئيس التنفيذي للبنك الوطني سلامة خليل، « نفتخر بإطلاق خدمة Tap to Pay لأجهزة Android، وهي واحدة من أحدث حلول الدفع الرقمية التي تمكن عملاءنا من إجراء عمليات الشراء بسهولة وأمان عبر هواتفهم الذكية دون الحاجة إلى حمل البطاقة الفعلية. تأتي هذه الخدمة امتدادًا لالتزامنا بتقديم حلول مصرفية متميزة تلبي تطلعات العملاء في عصر التحول الرقمي، حيث أطلقنا من فترة وجيزة خدمة Apple Pay لعملائنا من مستخدمي أجهزة IOS واليوم نكون قد استكملنا خدمات الدفع الذكي لباقي قاعدة العملاء».

وتعتمد الخدمة على أعلى معايير الحماية والأمان، من خلال تقنيات التشفير المتقدم واستبدال بيانات البطاقة برمز رقمي آمن (Tokenization)، إلى جانب دعم وسائل المصادقة البيومترية مثل بصمة الإصبع أو التعرف على الوجه، مما يعزز حماية بيانات العملاء ويحد من مخاطر الاحتيال.

الضابطة الجمركية: ضبط نحو 387 طنًا من البضائع غير الصالحة للاستهلاك خلال العام الماضي

رام الله- الحياة الاقتصادية- في إطار دوره الوطني المحوري، واصل جهاز الضابطة الجمركية خلال عام 2025 أداء مهامه بكفاءة ومسؤولية عالية، حيث تعامل مع 2744 قضية، بالتعاون والتكامل مع الجهات الشريكة المدنية والأجهزة الأمنية المختصة، مجسّدًا التزامه بحماية الاقتصاد الوطني، وتعزيز سيادة القانون، وضمان سلامة المواطنين من مختلف أشكال المخاطر والتهديدات الاقتصادية والصحية.

وخلال العام المنصرم، سجّل الجهاز إنجازات نوعية في مختلف الميادين، شملت مكافحة التهريب بجميع أشكاله، وحماية الأسواق المحلية من البضائع غير المطابقة للمواصفات، إلى جانب تعزيز الشراكات مع الجهات الحكومية والأهلية، وذلك تنفيذًا لتوجيهات المستوى السياسي، وبإشراف وزير الداخلية اللواء زياد هب الريح، ووفق تعليمات قائد الجهاز اللواء إياد بركات.

وتمكّنت الضابطة الجمركية، في إطار هذه الجهود، من ضبط نحو 387 طنًا من البضائع ومواد التجميل المنتهية الصلاحية وغير الصالحة للاستهلاك الآدمي، إلى جانب معالجة قضايا جوهرية أخرى.

حماية مقدّرات الدولة

وفي إطار التعاون مع وزارة المالية، ومن أجل تحسين تحصيل الإيرادات ورفد خزينة الدولة، والسيطرة على عمليات التهرب الضريبي والتهريب الجمركي، تعامل الجهاز مع 1409 قضايا، منها:

853 قضية ضريبية وجمركية.

126 قضية بضائع قادمة من إسرائيل دون فاتورة مقاصة.

430 قضية في مجال التبغ المهرب والممنوع من التداول. حماية الأسواق من البضائع غير القانونية وبالتعاون مع وزارة الاقتصاد الوطني، تعامل الجهاز مع 761 قضية لحماية الأسواق من البضائع الفاسدة والمنتهية الصلاحية والمقلدة، وبضائع المستوطنات، حيث تم:

ضبط أكثر من 351 طنًا من البضائع المنتهية الصلاحية وغير الصالحة للاستهلاك والمقلدة، وتسليمها لجهات الاختصاص. ضبط ما يقارب 190 طنًا من البضائع غير المطابقة للمواصفات والمقاييس، وغير المعرّفة ببطاقة بيان باللغة العربية، شملت مواد تموينية ومواد تجميل، وتسليمها للجهات المختصة.

ضبط 3 أطنان من بضائع المستوطنات الممنوعة من التداول.

ضبط 3388 قطعة من ألعاب الخرز ومكعبات الألعاب النارية الممنوعة من التداول.

تعزيز الأمن الصحي والغذائي

وبالتعاون مع وزارة الصحة، تعامل الجهاز مع 372 قضية، بهدف حماية صحة المواطنين، أبرزها:

ضبط 36 طنًا من المواد الغذائية ومواد التجميل المنتهية الصلاحية وغير الصالحة للاستخدام، وإتلافها حسب الأصول.

ضبط نحو 17.5 طنًا، إضافة إلى ما يقارب 60 ألف عبوة من الأدوية ومواد التجميل والمكملات الغذائية والمنشطات الجنسية غير المطابقة للمواصفات، وغير الحاصلة على التراخيص اللازمة.

حماية المزارع الفلسطيني

وبالتعاون مع وزارة الزراعة، تعامل الجهاز مع 91 قضية تتعلق بمنتجات لا تحمل التصاريح الزراعية والصحية اللازمة، أو غير صالحة للاستهلاك، أو مقيّدة بقرارات رسمية، شملت:

25 قضية منتجات حيوانية.

66 قضية منتجات زراعية.

تحصين قطاع الاتصالات

وبالتعاون مع وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات، تعامل الجهاز مع 94 قضية، لضبط الشرائح وأجهزة الاتصالات الإسرائيلية الممنوعة من التداول، حيث تم:

ضبط 7225 شريحة اتصال إسرائيلية وكروت شحن، و864 قطعة أجهزة لاسلكية وخلوية.

ضبط 5415 طردًا بريديًا وأجهزة اتصالات غير حاصلة على التراخيص اللازمة، وتحويلها إلى جهات الاختصاص.

حماية البيئة الفلسطينية

وبالتعاون مع سلطة جودة البيئة، تعامل الجهاز مع 17 قضية، لضبط النفايات الخطرة التي يتم تهريبها، حيث تم:

ضبط 264 طنًا من مخلفات البناء والنفايات الصلبة.

ضبط 28 صندوقًا من المخلفات الطبية، وإعادتها إلى مصدرها وفق اتفاقية بازل.

جهود التوعية المجتمعية

وفي مجال التوعية، نفّذت إدارة العلاقات العامة والإعلام في الجهاز 560 محاضرة توعوية، استهدفت نحو 25 ألف طالب وطالبة في الجامعات والكليات والمدارس ومؤسسات المجتمع المدني في المحافظات الشمالية، بهدف رفع الوعي بدور الجهاز في حماية الاقتصاد الوطني، وتعزيز الالتزام بالقوانين، ودعم المنتج الوطني.

وأكد جهاز الضابطة الجمركية في ختام بيانه، مواصلة العمل لحماية الاقتصاد الوطني وضمان سلامة الأسواق، داعيًا المواطنين إلى التعاون والإبلاغ عن أي ممارسات غير قانونية عبر الرقم المجاني (132) أو من خلال منصات التواصل الاجتماعي، لما لذلك من دور أساسي في دعم الجهود المشتركة وتعزيز المصلحة العامة.

رغيف الخبز رهين لأزمة «الفكّة».. طريقة تجويع جديدة للمواطن في غزة

غزة- وفا- ريم سويسي- يُعدّ الحصول على ربطة خبز في قطاع غزة مؤخراً ضرباً من المحال، ليس لندرة الطحين، بل بسبب أزمة «الفكّة» (العملات المعدنية والفئات الصغيرة)، وهي أزمة بدأت فعلياً منذ بدء العدوان في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

وفي التفاصيل، فإن إغلاق المعابر من قبل الاحتلال أمام إدخال السيولة النقدية، لا سيما ما يتعلق بتبديل العملات الورقية المهترئة، أدى إلى شُحّ السيولة، خاصة الفئات الصغيرة.

كيف أثّرت «الفكّة» على رغيف الخبز؟

تتداخل هذه الأزمة مع الظروف الحياتية المعقّدة التي يعيشها المواطن في غزة، حيث تتراكم الأزمات بشكل متسارع؛ فما إن يخرج من أزمة حتى يجد نفسه أمام أخرى أكثر تعقيداً. وتتمثل الأزمة الأخيرة في اشتراط المخابز ونقاط بيع الخبز الدفع بالفكّة، ما يجعل المواطن ورغيفه رهينين لهذه الأزمة.

يقول المواطن وليد أبو جياب (أربعيني عاطل عن العمل): «يجبرنا المخبز ونقاط بيع الخبز على دفع ثمن ربطة الخبز نقداً بالفكّة، وكوننا لا نملك هذه الفئات، يرفض المخبز بيعنا أو التعامل عبر التطبيق».

ويضيف: «ما ذنب أطفالي في هذه المعادلة؟ من أين آتي بالفكّة؟ ولماذا يُصرّ المخبز ونقاط البيع على التعامل بها؟».

ويختم أبو جياب حديثه: «نظراً لعدم توفر الفكّة، أعود يومياً بخُفّي حنين إلى أطفالي دون خبز، ولا أدري ما الحل. ألا يكفي ما نعانيه جراء هذه الحرب؟».

ويُشار إلى أن المواطن يضطر لشراء الخبز جاهزاً، بسبب عدم توفر غاز الطهي وارتفاع أسعار الحطب والخشب في غزة، إذ يبلغ سعر الكيلو الواحد نحو سبعة شواقل (نحو دولارين)، هذا إن توفّر، ما يجعل شراء ربطة الخبز أوفر نسبياً.

وتقول المواطنة سامية الحلبي (66 عاماً): «أحصل على ربطة الخبز بأسعار مضاعفة تصل إلى عشرة شواقل، بينما يبيعها المخبز بثلاثة شواقل، لكنني لا أستطيع الحصول عليها مباشرة بسبب أزمة الفكّة، فاضطر لشرائها من نقاط التوزيع بأضعاف السعر وعبر التطبيق البنكي».

وتضيف: «نريد حلاً جذرياً لهذه المشكلة التي وصلت إلى لقمة الخبز، ألا يكفينا الفقر الذي نعيشه يومياً؟».

وتختم حديثها: «أحفادي ينامون أحياناً دون خبز، وأضطر لطلب بعض الأرغفة من أحد الجيران في المخيم».

وترعى الحلبي خمسة أحفاد أيتام، بعد استشهاد والدهم في بداية العدوان جراء استهداف مدرسة «أبو عربيان» في مخيم النصيرات وسط القطاع، ما أدى إلى استشهاد عشرة مواطنين، معظمهم أطفال.

طريقة تجويع جديدة

ويقول التاجر ناهض شحيبر: «أصبحت هناك أزمة خبز ناتجة عن أزمة الفكّة، التي نعاني منها يومياً، حتى بتنا ندّخر أي فئة نقدية صغيرة ليلاً لنتمكن من شراء الخبز في اليوم التالي».

ويضيف: «هذه قضية يجب تسليط الضوء عليها إعلامياً، لإيجاد آلية حل، خاصة أن المواطن غير قادر على شراء الحطب أو الغاز لإعداد الخبز».

ويتابع: «تقع مسؤولية الحل على المخابز ونقاط التوزيع، التي يجب ألا تحصر الدفع بالفكّة. وقد تواصلنا مع عدة جهات، لكن الحل يكمن في السماح بإدخال السيولة النقدية إلى غزة عبر البنوك».

ويختم: «إلى متى ستبقى هذه الأزمة التي تؤرق المواطن المنهك أصلاً؟ إنها طريقة جديدة لتجويع الناس، وأزمة مفتعلة يقف وراءها الاحتلال».

نقاط التوزيع «سبب المشكلة»

ويوضح نقيب أصحاب المخابز عبد الناصر العجرمي: «نحن لا نتعامل مع المواطن مباشرة، بل عبر نقاط التوزيع، والتي يتم من خلالها، وفق الاتفاق مع برنامج الأغذية العالمي، الدفع مناصفة بين النقد والتطبيق البنكي، فيما نستخدم النقد لدفع رواتب العمال وصيانة الماكينات».

ويضيف: «نقاط البيع هي سبب المشكلة، لأنها تُلزم المواطنين بالدفع بالفكّة».

ويتابع: «نقاط التوزيع تتبع لبرنامج الأغذية العالمي، وليس للمخابز، وقد جرى اعتمادها لتخفيف الضغط عن المخابز وتجنب الاحتكاك مع المواطنين، في ظل تزايد أعداد المحتاجين للخبز».

ويختم: «نطالب برنامج الأغذية العالمي بإلزام نقاط التوزيع بالتعامل عبر التطبيق البنكي، تخفيفاً عن المواطنين».

ويُشار إلى أن عدد المخابز العاملة في قطاع غزة يبلغ نحو 20 مخبزاً، وفقاً لإحصائية العجرمي.

لا حل قريباً لأزمة الفكّة

اقتصادياً، يرى الخبير محمد أبو جياب أن الأزمة مرشحة للاستمرار، قائلاً: «لن تنتهي أزمة الفكّة إلا بتفعيل النظام المصرفي الإلكتروني بشكل كامل، إذ إن الجانب الإسرائيلي لن يسمح بإدخال كميات كافية من النقد، وستتجه المنظومة الاقتصادية نحو الدفع الإلكتروني».

ويضيف: «في المستقبل، قد تختفي الإشعارات البنكية بشكلها الحالي، ليحل محلها نظام آخر للتحقق من عمليات الدفع».

ويختم: «الاقتصاد في غزة يعاني بشدة بفعل تداعيات الحرب، إذ تعطلت القطاعات الإنتاجية والصناعية والزراعية بنسبة تتجاوز ٪80، فيما ارتفعت معدلات البطالة إلى أكثر من ٪80».